المحادثات بينهما ستستأنف هذا الشهر

حرب مريرة .. جولة جديدة من الرسوم بين الصين وأميركا

بدأت الصين والولايات المتحدة، أمس الأحد، فرض رسوم جمركية إضافية على سلع كل منهما، وذلك في أحدث تصعيد بحرب تجارية مريرة رغم الدلائل على أن المحادثات بينهما بشأن تلك القضية ستستأنف هذا الشهر.

وستسري الجولة الجديدة اعتباراً من الساعة (04:01 بتوقيت غرينتش)، مع فرض بكين رسوماً نسبتها 5% على النفط الخام الأميركي، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف نفط الولايات المتحدة منذ بدأ أكبر اقتصادين في العالم حربهما التجارية قبل أكثر من عام.

من جهتها، ستبدأ إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، فرض رسوم نسبتها 15% على واردات صينية تتجاوز قيمتها 125 مليار دولار، منها أجهزة التحدث الذكية وسماعات البلوتوث، فضلاً عن أنواع كثيرة من الأحذية.

ورداً على ذلك، بدأت الصين فرض رسوم على بعض السلع الأميركية ضمن قائمة مستهدفة تبلغ قيمتها 75 مليار دولار. ولم تحدد بكين قيمة السلع التي ستفرض عليها رسوماً أعلى اعتبارا من أمس الأحد.

وفرضت بكين رسوما إضافية نسبتها 5 و10% على 1717 سلعة مما إجماليه 5078 منتجا أميركيا. وستبدأ بكين تحصيل الرسوم الإضافية على بقية السلع في 15 سبتمبر.

وكانت إدارة ترمب قالت الشهر الماضي إنها ستزيد الرسوم القائمة والمقررة بنسبة 5% على واردات صينية بنحو 550 مليار دولار بعدما أعلنت بكين عن رسومها الانتقامية على السلع الأميركية.

ومن المقرر أن تسري الرسوم التي تبلغ نسبتها 15% على الهواتف الخلوية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ولعب الأطفال والملابس اعتبارا من 15 ديسمبر.

يأتي ذلك بينما تواصل فرق تجارية من الصين والولايات المتحدة المحادثات وستلتقي في سبتمبر، لكن ترمب قال إن زيادة الرسوم على السلع الصينية لن تتأجل.

وتسعى إدارة ترمب منذ عامين للضغط على الصين كي تحدث تغييرات شاملة في سياساتها بشأن حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا إلى الشركات الصينية والمنح الصناعية والوصول إلى السوق.

وتنفي الصين دوما الاتهامات الأميركية بأنها تعمد إلى ممارسات تجارية غير عادلة، وتعهدت بالرد على الإجراءات العقابية الأميركية بتدابير مماثلة.

وأدى احتدام الحرب التجارية بين البلدين إلى تعطيل تجارة سلع بمئات المليارات من الدولارات، وتسبب في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وأضر بالأسواق.

كابلان: الإدارة الحالية ملتزمة بمعالجة الاختلالات التجارية

صادرات البضائع الأميركية للعالم تقفز إلى 1.5 تريليون دولار

جيلبرت كابلان

أظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية، أن الولايات المتحدة صدّرت ما قيمته 1.5 تريليون دولار من البضائع، إلى جميع أنحاء العالم في 2018.

الجديد في هذه الإحصائية التي وزعتها الممثلية التجارية الأمريكية، في جنيف، أنها تحدد قيمة الصادرات حسب المناطق الحضرية الكبيرة «متروبوليسيان» الـ392 في الولايات المتحدة؛ كل منطقة وحجم صادراتها وقيمتها.

في الفترة من 2017 إلى 2018، زادت صادرات المناطق الحضرية بمقدار 110.3 مليار دولار – أو 8.1 في المائة، وحققت 259 منطقة حضرية نمواً إيجابياً في الصادرات، 94 منطقة منها حققت رقماً قياسياً.

وقال جيلبرت كابلان؛ وكيل وزارة التجارة، إن «الإدارة الحالية ملتزمة بمعالجة الاختلالات التجارية، وكسر الحواجز التجارية، وتزويد الشركات الأمريكية بإمكانات جديدة للوصول إلى الأسواق الخارجية». وأضاف، أن «الشركات المحلية التي تسعى إلى تنمية أعمالها من خلال التصدير من السوق المحلية إلى الأسواق الدولية نقدم لها الخدمات المفيدة والخبرة من المتخصصين في التجارة المحلية لمساعدتها على التوسع في الأسواق الدولية».

وفي 2018، دعمت 165 منطقة حضرية أكثر من مليار دولار من صادرات السلع، ومن بين هذه المناطق، أبلغت 22 منطقة عن صادرات تراوح بين 10 و25 مليار دولار، وتجاوزت 12 منطقة عتبة الـ 25 مليار دولار.

إضافة إلى ذلك، فقد دخلت عشر مناطق حضرية من تكساس وخمس مناطق حضرية من كاليفورنيا في ترتيب أعلى 50 منطقة حضرية في 2018 من ناحية قيمة التصدير.

ويرى كابلان؛ أنه «مع هذه الزيادة في الصادرات على مدى العام الماضي، واستمرار تقديم الخدمات التجارية للشركات، تكون الشركات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي قد مرًا بوقت مثمر ومزدهر».

في منطقة جنوب غرب الولايات المتحدة، صدّرت المناطق الحضرية فيها سلعاً بقيمة 355 مليار دولار بزيادة قدرها 23 في المائة عن 2017.

ومن بين 50 منطقة حضرية في جنوب غرب البلاد، شهدت 37 منطقة زيادة عن 2017، و17 منطقة سجلت صادرات قياسية في 2018. وتصدرت منطقة هيوستن وودلاندز – شوجر لاند (تكساس) الترتيب بـ120.7 مليار دولار من صادرات السلع، كما هو الحال في 2017، أظهرت هذه المنطقة أيضاً أعلى نمو سنوي في الصادرات بالدولار، حيث توسعت بمقدار 25.0 في المائة من 2017 إلى 2018.

وتأتي بعد هيوستن «بين مناطق الجنوب الغربي»، نيو أورليانز – ميتيري بقيمة 36.6 مليار دولار، ودالاس–فورت–وورث–آرلنكتون (تكساس) بقيمة 36.3 مليار دولار، ومنطقة إلباسو (تكساس) بقيمة 30.1 مليار دولار، ومنطقة بوماونت–بورت آرثر (تكساس) بقيمة 21.4 مليار دولار، وكوربوس كريستي (تكساس) بقيمة 20.7 مليار دولار، وأوستن–راوند روك (تكساس) بقيمة 12.9 مليار دولار.

وفي منطقة البحيرات الكبرى المحاذية للحدود مع كندا، بلغ إجمالي صادرات السلع في المناطق الحضرية 206 مليارات دولار، بزيادة قدرها 3 في المائة عن 2017.

ومن بين المناطق الحضرية البالغ عددها 68 في منطقة البحيرات الكبرى، شهدت 46 منها زيادة عن عام 2017، وسجلت 21 صادرات قياسية في 2018.

أما المناطق الحضرية الخمس العليا المتبقية، فهي: نيويورك – نيوارك – وجيرسي سيتي (نيويورك – نيوجيرسي – بنسلفانيا) بصادرات قدرها 97.7 مليار دولار، ولوس أنجلوس لونج بيتش أنهايم (كاليفورنيا) بصادرات قيمتها 64.8 مليار دولار، وسياتل – تاكوما – بلفيو (واشنطن) بصادرات قدرها 59.7 مليار دولار، وشيكاغو–نابرفيل–إلجين (إلينوي–إنديانا–ويسكونسن) بصادرات قدرها 47.3 مليار دولار.

وأفادت وزارة التجارة بأن السلع المصدرة من المناطق الحضرية في 2018 تشير إلى أن الشركات المحلية تحقق فوائد كبيرة من التجارة العالمية، وأن صادرات المعدات الكهربائية ومعدات النقل والمعادن المصنّعة وصلت إلى أرقام قياسية.

تحت وطأة التضخم ومخاوف من التخلف عن سداد الديون

«الأرجنتين»: غضب شعبي للمطالبة بزيادة الأجور وسط قلاقل اقتصادية

تجمعت حشود ضخمة في شوارع العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس للمطالبة بزيادة الأجور في الوقت الذي ترزح فيه العملة المحلية البيزو تحت وطأة التضخم ومخاوف من التخلف عن سداد الديون.

وبحسب «رويترز»، هبط البيزو في ختام تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا أسوأ أداء شهري على الإطلاق بعدما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها للقروض طويلة الأجل إلى درجة «عالية المخاطر».

وتراجعت عملة الأرجنتين بنحو 2.8 في المائة خلال تعاملات الجمعة الماضي، لتواصل الأسواق المالية في البلاد خسائرها الحادة مع اضطرابات الأوضاع المالية وعودة شبح الإفلاس.

وجاءت إجراءات تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز بعد إعلان الحكومة عن «إعادة تحديد» نحو 100 مليار دولار من الديون في وقت سابق من الأسبوع، ما أدى إلى هبوط السندات الأرجنتينية وإثارة مخاوف من مواجهة أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية أزمة ديون شاملة.

وأثرت الاضطرابات الاقتصادية على القوة الشرائية للمستهلكين، وطالبت النقابات العمالية بزيادة الأجور، والتقى مسؤولو النقابات بأعضاء الحكومة لدفع مسألة زيادة الأجور.

وبدأت القلاقل في الأسواق الأرجنتينية بعد أن تعرض الرئيس المؤيد لقطاع الأعمال، موريسيو ماكري، لهزيمة ساحقة في الانتخابات التمهيدية على يد المرشح اليساري ألبرتو فرنانديز، مما أذكى المخاوف من أن عودة حكومة يسارية يمكن أن تكون نذيرا بعهد جديد من سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد.

وأعلنت حكومة الأرجنتين في الأسبوع الماضي خطتها للتفاوض مع حائزي السندات السيادية وصندوق النقد الدولي بشأن تمديد فترة استحقاق التزامات الديون لديها، كطريقة للتأكد من قدرة الدولة على السداد.

وجاء ذلك بعد أن توجه فريق من صندوق النقد الدولي إلى العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس، لإجراء محادثات مع مسؤولين حكوميين في البلاد في أعقاب الموجة البيعية التي تعرضت لها السوق الأرجنتينية في الشهر الجاري.

وتزامن مع التقلبات في سوق الأرجنتين في الشهر الجاري الكشف عن النتائج التمهيدية للانتخابات التي أظهرت فوز المرشح اليساري ألبرتو فرنانديز على الرئيس الحالي موريسو ماكري. وكانت حكومة الرئيس الأرجنتيني موريسو ماكري تفاوضت على أكبر قرض في تاريخ صندوق النقد بقيمة 57 مليار دولار وتعهدت بحزمة من الإصلاحات والإجراءات التقشفية من أجل منع تخلف البلاد عن سداد الديون.

وبعد المطالبات الأرجنتينية فيما يتعلق بديونها، خفض وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني للأرجنتين على المدى الطويل للدرجة (سي دي)، مقارنة بـ(–بي) سابقا.

كما خفضت المنظمة التصنيف الائتماني للسندات طويلة الآجل للأرجنتين إلى (–سي سي سي)، أما سندات الأرجنتين قصيرة الآجل فمنحتها المنظمة تصنيفا ائتمانيا عند (دي) مقابل مستوى (بي) قبل ذلك.

وسجلت العملة الأرجنتينية خسائر بنسبة 6.8 في المائة نهاية الأسبوع، أما على صعيد أسواق الأسهم، فإن مؤشر البورصة «إيه.إر.إس» ارتفع بنسبة تزيد على 2.5 في المائة ليصل إلى مستوى 21464 نقطة بعدما أنهى التعاملات على تراجع بنحو 5.8 في المائة.

وفقد مؤشر الأسهم الأرجنتينية نحو 43 في المائة من قيمته في غضون تعاملات آخر 30 يوما، كما شهدت السندات الأرجنتينية موجة بيعية ملحوظة، وسط مخاوف فشل البلاد في سداد ديونها. وعلى الرغم من أن الرئيس ماكري وجد صعوبات في إحداث تحول في الاقتصاد وترويض التضخم، فإن مستثمرين يرون في فرناندیز احتمالا محفوفا بمخاطر أكبر بسبب سياسات سابقة للمعارضة للتدخل في الاقتصاد، خاصة أنه سيكون على الأرجنتين سداد ديون بمليارات الدولارات في العام المقبل.

وتولى ماكري، وهو سليل واحدة من أكثر العائلات ثراء في الأرجنتين، السلطة في 2015 مع وعود بإعادة تنشيط ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية عبر إجراءات لتحرير الاقتصاد، لكن الانتعاش الذي وعد به لم يتحقق، وتعاني الأرجنتين ركودا مع تضخم يزيد على 55 في المائة. وضربت أزمة مالية حادة البيزو وأرغمت ماكري على أخذ قرض صندوق النقد في مقابل التعهد بإنهاء العجز في ميزانية الأرجنتين، ويعتقد فرناندیز المنافس اللدود لماكري، أن ردود فعل الأسواق كانت عقابا لماكري على فشله في الاقتصاد، موجها انتقادات حادة إلى منافسه بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل للأرجنتين إلى مستويات غير مقبولة، ومضيفا أنه لا يريد إعلان توقف بلاده عن سداد التزاماتها في حال فوزه بجولة الإعادة من الانتخابات.

«بلومبيرج»: لولا الاقتراض الواسع لانهارت ثروات أكبر اقتصاد عالمي

يجرى تصنيف اقتصاد الولايات المتحدة دوما على أنه ضمن أقوى اقتصادات العالم، ولكن إذا ما توقف هذا الاقتصاد عن إدمانه تلقي الديون واستنفاد ما يملك من احتياطي الذهب والعملات، لظهرت صورة مختلفة تماما.

ووفقا لبيانات جمعتها وكالة أنباء «بلومبيرج» الأمريكية، فإن سلامة وعافية الاقتصاد الأمريكي الذي يقاس بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ستسقط في منطقة سلبية إذا توقف عن الاقتراض.

في الحقيقة، ستهوي الولايات المتحدة إلى القاع ضمن ترتيب يضم 114 اقتصادا من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وستكون إيطاليا واليونان واليابان فقط هي الدول الأسوأ حالا في هذا الصدد، وسيمثل هذا «تحولا زلزاليا» مقارنة بالمركز الخامس الذي تشغله أمريكا في القائمة حاليا، وتستند القائمة إلى معايير تقليدية.

وتوصلت «بلومبيرج» إلى هذه النتيجة البائسة عبر اتخاذ توقعات صندوق النقد الدولي لإجمالي الناتج المحلي لاقتصادات دول القائمة لعام 2020، كنقطة بداية.

وقامت الوكالة الأمريكية بتعديل الأرقام وتجريدها من الاقتراض، وفي الوقت نفسه إضافة احتياطات كل دولة لتصبح معيارا بديلا للثروة.

وخلصت الوكالة إلى أن دخل الفرد في الولايات المتحدة، الذي يبلغ حاليا 66 ألفا و900 دولار، سيتراجع إلى أربعة آلاف و857 دولارا فقط، مما يشكل خسارة 62 ألف دولار لكل رجل وامرأة وطفل.

ورغم ذلك، ليست الولايات المتحدة وحدها في هذا المضمار، فالصورة قاتمة تماما بالنسبة لجميع دول القائمة تقريبا، حيث ستشهد 102 دولة ضمن الاقتصادات الـ114 تراجعا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إذا ما فقدت هذه الدول، فجأة، قدرتها على الاقتراض.

وفي هذه الحالة، ستحل اليابان في المركز 96 في القائمة بدلا من الـ18 حاليا، حيث سينهار دخل الفرد المتوقع لعام 2020، وهو 43 ألفا و701 دولار، إلى سالب 50 ألف دولار.

وليست المملكة المتحدة هي الأخرى بمنأى عن هذا الاتجاه، ففي ظل حقيقة أن ديون البلاد واحتياطياتها النقدية تمثل 83 في المائة و5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد على الترتيب، سيشهد اقتصاد بريطانيا تراجعا بواقع عشرة مراكز في القائمة ليكون رقم 29، حيث سينخفض دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 43 ألفا و522 دولارا إلى تسعة آلاف و779 دولارا فقط.

الشركات الأوروبية الخاسر الأكبر

ضرائب عمالقة الإنترنت تغيّر خريطة قطاع الاتصالات

يوما بعد آخر يصبح مصطلح «الضريبة الرقمية» أكثر تطبيقا على أرض الواقع، فالمملكة المتحدة تخطط لتطبيق هذا النوع من الضرائب بدءا من الأول من (أبريل) المقبل، مع قيام الحكومة بمراجعة الضريبة في عام 2025.

وعلى الرغم من ذلك فإن المصطلح وتطبيقاته يثيران جدلا واسعا بين الدول، بشأن مشروعيته وتأثيره المستقبلي في النشاط الاقتصادي خاصة في الشق الرقمي من الاقتصاد الحديث.

وفي الحقيقة إن عديدا من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا، يخطط لفرض ضرائب على إيرادات وليس أرباح عمالقة الإنترنت مثل «فيسبوك» و«جوجل» و«أمازون» وغيرها من الشركات التي تتركز مبيعاتها بالأساس في الفضاء الإلكتروني.

فالمشهد الضريبي الدولي يشهد في الآونة الأخيرة تغيرات ملحوظة، وأكثر من 130 دولة تعمل حاليا إلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتصميم نظام ضريبي دولي مناسب للاقتصاد الحديث والرقمي، لمواكبة نماذج الأعمال المتطورة.

وتبرر الدول الساعية إلى فرض الضريبة الرقمية وفي مقدمتها فرنسا دعوتها بالقول، إن شركات مثل فيسبوك وجوجل وأمازون أفلتت بأرباحها من قبضة رجال الضرائب، بفضل نشاطها متعدد الجنسيات، واستغلالها الثغرات القانونية، والطبيعة «الافتراضية» لنشاطها.

وتثير الدعوات الأوروبية ردود أفعال غاضبة في الولايات المتحدة، لأن أغلب الشركات التي ستنال منها الضريبة الرقمية أمريكية أو تقع مقارها الرئيسة في الولايات المتحدة، ما يعني من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، أن هناك استهدافا أوروبيا لشركات التكنولوجيا الأمريكية،

وخلال قمة مجموعة السبع الأخيرة، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أنه توصل إلى «اتفاق جيد جدا» مع الولايات المتحدة حول الضرائب على عمالقة الإنترنت (جافا)، مؤكدا أن فرنسا ستعوض تلك الشركات بعد التوصل إلى اتفاق دولي بهذا الشأن.

وقال ماكرون إن دول مجموعة السبع اتفقت على التوصل إلى اتفاق عام 2020 في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن ضريبة دولية على شركات الإنترنت، مشيرا إلى أن بلاده ستعوض الشركات من خلال خصومات على الضرائب الجديدة عند بدء تنفيذ الاتفاق الجديد.

وأضاف ماكرون: «إننا في ظل أوضاع غير عادلة على الإطلاق. بعض الفاعلين لا يدفعون ضرائب. وليس فرض فرنسا هذه الضريبة موجها ضد شركة أو أخرى، بل يهدف إلى تسوية مشكلة دولية .. اتفقنا على التوصل إلى اتفاق عام 2020 من أجل إصلاح الضرائب الدولية في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذلك من أجل أن نتخطى الخلافات الموجودة بيننا. ويوم تنفذ هذه الضريبة الجديدة ستلغي فرنسا كل مشاريعها الضريبية، وكل ما دفع سيخصم من الضريبة الدولية».

واردات كوريا الجنوبية من النفط تتراجع 0.3 بالمئة في أغسطس

أفادت بيانات أولية لوزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية أمس الأحد أن واردات البلاد من الخام انخفضت 0.3 بالمئة في أغسطس مقارنه بها قبل عام، لتصل إلى 94.7 مليون برميل.

وتصدر شركة النفط الوطنية الكورية التي تديرها الدولة البيانات النهائية في وقت لاحق من الشهر الجاري.

وتفيد بيانات الشركة أن إجمالي واردات كوريا الجنوبية من الخام في يوليو نزل 10.7 بالمئة على أساس سنوي إلى 86.3 مليون برميل.